مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة

د. محمد الرميحي *

تمهيد :

لم يمر اى جزء من المجتمع العربي المعاصر بمخاض قاس ومؤلم وتغيرات سريعة فى البنى الاجتماعية والاقتصادية كما حدث لمجتمعات الخليج العربي الحديثة .

فبعد عزلة طويلة وكاملة عن العالم وعزلة جزئية عن العرب ، وبعد فقر وتخلف وجدت مجتمعات الخليج نفسها ـ فجاة ـ تمتلك اكبر ثروة يمكن أن يملكها مجتمع فى اقصر الوقت . وهذه الثروة الهائلة ينظر لها بعين شراهة من القوى الاقتصادية والسياسية الغربية التي تمارس استنزافها لهذه المجتمعات لصالح التنمية فى بلادها فارضة على هذه المجتمعات فى نفس الوقت امرا واقعا من استمرار التجزئة واستمرار الاستنزاف ، مقدمة بدائل لذلك على شكل انفاق هائل من هذه الثروة على راسها سلع كمالية واستهلاكية مصنعة فى الدول المتقدمة ، وحاجة دائمة للارتباط بالسوق العالمي والاستراتيجية الغربية .

بجانب ذلك كان هناك انفاق محدود على التعليم والصحة وبعض المشروعات والخدمات الاجتماعية الاخرى التي ساعدت مجتمعات الخليج المعزولة والتقليدية فى محاولة صعبة وشاقة لتكييف نفسها مع هذه الثروة ومحاولة الافادة منها فى حدود الممكن والمستطاع تحت تلك الظروف المحلية والعمالية غير المواتية .

ولقد اثر هذا فى الخليج حيث بدأ مجتمع الوفرة يحل بديلا عن مجتمع الندوة ، وبدات التحولات فى البنى الاجتماعية لهذه المجتمعات تتغير اجتماعيا شكلا لا مضمونا .

ولكن هل افادت هذه المجتمعات من هذه الوفرة المالية وهل هناك استخدام رشيد وموضوعي لهذه الثروة فى المجتمع الواحد ؟ ، او على المستوى الاقليمي ـ وما مدى التغير الذي طرأ على هذه المجتمعات نتيجة لهذه الثروة ؟ هذه الاسئلة التي يحتاج كل منها الى جواب ما زالت تدور حائرة فوق شعلات البترول على امتداد الصحراء المحاذية لبحر الخليج تبحث كالفراشات عن جواب وبعضها يسقط ليحترق دون ذلك .

وسوف نحاول ان نضع تصورا عاما فى هذه الورقة حول واقع هذا المجتمع والتغير الذي يتجه اليه . ومن ثم يمكن ان يوجه هذا التغير لتحقيق اهداف سياسية واجتماعية فى اطار تقدمي نصنع به انسان الخليج .

التغير الاجتماعي .. ودعوة الى التجديد :

ان محاولة دراسة التغير الاجتماعي فى مجتمعات الخليج المعاصر قد تصعب ان تنطلق من لا شيء لسببين :

---

* رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت والعميد المساعد لكلية الاداب والتربية .

اولا : لان التغيرات المنتظرة فى المجال الاجتماعي هي فى الواقع كامنة داخل المجتمع واى مجتمع انساني لا يمكن فصل تغيره الحاضر ، عن تغيره المنتظر ، لان التغير الاجتماعي عملية مستمرة ودائمة .

الثاني : مكمل للاول وملتصق به ، فان الواقع والتغير فى المجتمعات الانسانية حلقتان متداخلتان — وقد لا نجد مجتمعا فى « واقع استاتيكي » ، وان الفارق الملحوظ هو فى درجة التغير الاجتماعي لا فى مبدئه .

وهذه الدرجة تضعف أو تشتد ، نتيجة لعوامل محددة تأتي فى طليعتها تغير وسائل الانتاج فى المجتمع ، وكذلك ملكية وعلاقات الانتاج . انسابق القضية الاساس وهي الاستعداد للتغير الاجتماعي ، وهو موجود كبذرة فى داخل كل مجتمع . وان هذا المجتمع — اى مجتمع انساني — لديه الاستعداد للتغير الاجتماعي .

وحتى لا نذهب بعيدا فى تصورات غير حقيقية لمفاهيم نطرقها الان فاننا نبادر الى القول ان التغير الاجتماعي هو مفهوم غامض الى حد بعيد . ذلك ان اطلاقه دون تحديد قد يعني اكثر من معنى يريده الباحث أو يلقى هوى فى نفس القارىء فقد يفسر على انه تغير الى الاحسن بشكل عام وضبابي ومبهم ، ولكن احسن من ماذا ؟ وما هو معيار القياس للحسن او الرداءة . وهو قد يكون تغير الى الاسوأ ، ولكن مرة اخرى الاسوأ من ماذا .. ؟ وما هو معيار قياس السوء أو الحسن .. ؟

ومن يتعرض لدراسة مشكلة « التغير فى المجتمع » — اى مجتمع — يجد أن امامه معضلة الرد على سؤال اخر هو :

هل التغير الذي نصبه هو تغير يقاق ينصب على « مظاهر السلوك والعلاقات الاجتماعية » أم هو تغير اجتماعي يحوى الى جانب ذلك « دوافع السلوك والعلاقات الاجتماعية ؟ وبمعنى أبسط هل هو تغير فى الشكل أم تغير فى المضمون ؟ هنا فى محاولتنا للتصدي لهذه المشكلة حول الواقع والتغير الاجتماعي فى الخليج سوف نحاول ان ننظر الى ذلك التغير فى المجتمع فى اطار شامل بمعنى الاطار الثقافى والاجتماعي ، أو مظاهر ودوافع السلوك والعلاقات الاجتماعية . والاعتراف منذ البدء بأن التحليل سوف يكون قاصرا لاسباب ذاتية وموضوعية عن الالمام بالاطار العام للمشكلة ، لذلك فان المحاولة هي « مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي فى الخليج » .

المنهج :

المنهج المتبع فى التحليل أيضا خضع لعدة فرضيات فقد كانت البداية محاوله لتقصي بعض الظواهر الاجتماعية احصائيا ، وهي المعطيات الديموغرافية لسكان الخليج ومن ثم تحليلها والخروج باطر عامة حول اتجاهات التغير ، ولكن هذا الاتجاه استبعد لسببين :

الاول : ان الاحصاءات متوفرة فى اكثر من مرجع ، واكثر من زميل قد قام بهذه المحاولة ، وقد ثبت اكثر من مرجع فى اخر هذه الورقة حول تلك الاحصاءات والتحليلات (١) .

والثاني : ان من الممكن أن نجد أنفسنا قد حددنا مؤشرات التغير البنائي فى المجتمع أى بنية المجتمع السكانية والتعليمية والصحية والسكانية . .الخ . وبالتالي نكون قد اوجدنا مع بعض التحليلات هنا أو هناك مادة تصلح للنشر فى كتيبات وزارة الاعلام لدول المنطقة . ولكنها لا تسبر مكنونات هذا التغير .

أما المحاولة الثانية للاسترشاد بمنهج ، فقد كان احتمال طرح « المشكلات الناجمة » عن التغير الاجتماعي فى مجتمعات الخليج ، ومن ثم محاولة تقصي اسبابها وامكان اتساعها أو ضيقها فى المستقبل ونصور حلول لكل ذلك ، سواء كانت مشكلات سكانية او اقتصادية أو سياسية .

ولكن هذا المنهج استبعد أيضا لسببين ، اولا — كما هو المنهج السابق فقد كتب عنه اكثر من مرة ، وقد وضعت فى اخر هذه الورقة ثبتا ببعض هذه الكتابات (٢) . والسبب الثاني لاستبعاده انه يتجه الى ما يسمى « علم الاجتماع العلاجي » الذي يتحسس موضع المرض ويصف جرعة هنا وجرعة هناك من الدواء ، « والشافى هو الله » . وهذا ما يسمى « علم اجتماع الصغائر » الذي قد يستفاد منه فى مجتمعات متقدمة رسخت فيها الاصول العلمية والمنهجية لهذا النوع من الابحاث .

لذلك فقد حاولت أن اتجه الى المنهج الثالث المتاح والذي حاولته طليعة من الاجتماعيين العرب فيما يسمي مبدئيا « الاتجاه الى الاصالة » بمعنى عدم التقيد بمفاتيح التحليل الغربي التي كانت مصممة اساسا لفهم المشكلات الاجتماعية الاوربية أو تلك التي صممها اوروبيون للاسترشاد بها في تحليل المجتمعات الشرقية . وليس هذا الرفض قاطعا ودوغماتي ، انما هو رفض واع في محاولة ما يسميه عبد الكريم الخطيبي « هدم المفاهيم المتحدرة من المعرفة والكتابات السوسيولوجية التي دابت على التحدث باسم العالم العربي وتميزت بغلبة النزعة وبايديولوجية عرقية ــ نرجسية » (٣) والدعوة الى كتابات سيوسيولوجية حديثة بما يسميه « التجاوز عن طريق الادماج » .

« هدم المفاهيم » و « التجاوز عن طريق الادماج » يعني رفض المنهج المقارن غير الواقعي في التحليلات الاجتماعية ، والاتجاه الى المنهج النقدي لتجاوز الواقع المنحرف عن طريق اصالة فكرية نابعة وليست نابعة .

لقد ذكر استاذنا عبد الله العروى في الايديولوجية العربية المعاصرة (ص ٤١) انه « طوال القرن التاسع عشر كان الروس يعتبرون الكسل ، والثرثرة ، والنوائي ، والتزلف ، والدناءة ، بمثابة رواسب من النزعة الاسيوية لديهم (٤) وهنا نظهر مشكلة الوقوع في مغضلة المقارنة غير الواقعية في أجلى صورها ، والتي نرفض الوقوع في مستنقعها في هذا البحث ، حيث أى ان المقارنة يجب أن تتصف بالموضوعية . ان الحديث عن المجتمع الخليجي لا يمكن في الحقيقة عزله عن الحديث عن المجتمع العربي ، وفي تصوري ان هناك دائرة كبيرة اسمها المجتمع العربي الصقت عليها دوائر أخرى شمالية لها الوان مختلفة ومتقاربة . هذه الدوائر متشابكة مع بعضها في مساحات تقل او تكبر ، هي الهوامش المشتركة ، هذه الدوائر هي المجتمعات العربية ــ ومن بينهما الخليجية ــ ذات الخلفية الثقافية المشتركة(٥) .

البنية السياسية والاجتماعية لمجتمعات الخليج

واذا أخذنا قطاعا من هذه الدوائر الكبيرة ، وهي على الاخص تلك الدوائر الواقعة على الطرف الشرقي للجزيرة العربية والمطلة على الخليج ، والتي ذكرت في السطور السابقة انها متداخلة الهوامش يقل أو يكبر هذا التداخل نسبة للخلفيات الثقافية المشتركة ، لوجدنا أن هذه المجتمعات تتشابه في :

أولا : ان تركيبها الاجتماعي العام متماثل من حيث انها أما بادية ، أو ريفية ، أو مدنية .

وثانيا : وأن تركيبها الطبقي التقليدي قبلي ، طائفي ، أو أسر ممتدة .

وثالثا : انشطتها الاقتصادية التقليدية متماثلة وهي أما زراعة أو صيد أو تربية الماشية والغوص على اللؤلؤ أو تجارة . وكذلك نشاطها الاقتصادي الحديث سواء تجارة حديثة أو اقتصاد قائم على البترول .

ورابعا : تركيباتها السياسية متماثلة فهي مشيخات انقلبت الى امارات ثم تشكلت دول .

من هذه المرتكزات الاربعة يمكن أن نقارن بين هذه الدويلات من حيث البنية الاجتماعية والسياسية . ولنقف هنا لنقول « ان للمجتمعات قوانين لا تؤثر فيها النيات الحسنة ولا النطلعات المحببة الى قلوب البشر » لذلك فان اقطار الخليج العربي ، وبالتالي هذه المجتمعات العربية المكونة منها نذكرنا بدويلات المدينة اليونانية ، حيث ينقسم تلك الدويلات في تركيبها الطبقي الى سادة ، واشراف ومواطنين وعبيد . وحيث أن منطق العصر لا يتسامح في ايجاد الطبقة الاخيرة «العبيد» ، الا اننا نجد بالرغم من ذلك أن التقسيم الاجتماعي في الخليج يختلف في الشكل ويطابق في المضمون دويلات المدن اليونانية ، فهناك قلة حاكمة ومواطنون ينقسمون الى مواطنين من الدرجة الاولى ومواطنون من الدرجة الثانية ، ومواطنون بالولادة ومواطنون بالتجنس .. الخ المنظومة من مواطنين وغير مواطنين .

وبعد ذلك تاتي الطبقة الاخرى غير المواطنة ــ أو الاجانب ــ عربا أو سواهم . هنا نجد انفسنا أمام مجموعة من القوانين الاجتماعية التي تتحكم في مجتمعات الخليج ــ ودورنا هو الكشف عن هذه القوانين وتحليلها .

القانون الاول :

هو الناتج والنابع من « البنية السياسية الفوقية » فهذه البنية او ما يعرف « بالحكم فى بلاد الخليج » كافة لم ينبع فى اصوله عن اتفاق مجتمعي عام ــ كما يريد أن يفسره بعض الكتاب ــ فالواضح من التسلسل التاريخي ان هناك ممارسات للسلطة بالتقادم بطريق غير مشروع فى اساسه والامثلة واضحة ــ فقتل مبارك لاخويه ووثوبه الى السلطة فى الكويت واحتلال آل خليفة للبحرين ومن ثم طرد محمد بن خليفة لعمه عبد الله بن أحمد فى منتصف القرن التاسع عشر ، وكذلك تنصيب حمد بن عيسى حاكما على البحرين من قبل البريطانيين فى سنة ١٩٢٣ ، ثم حكم آل ثانى بالتقادم فى قطر وتحولهم من « جباة » الى « حكام » والانقلاب القطري الذي قام به خليفة بن حمد سنة ١٩٧٠ واقصى بعده أحمد بن علي عن الحكم . ثم وصول زايد بن خليفة آل نهيان الى السلطة سنة ١٩٦٦ بانقلاب داخلي بمساعدة البريطانيين ضد شخبوط ، وابعاد صقر القاسمي حاكم الشارقة فى سنة ١٩٦٦ ثم انقلاب القصر العماني سنة ١٩٧٠ .. الخ هذه السلسلة من الانقلابات والاغتيالات السياسية ، يمكن ان تعطينا مؤشرا اوليا حول « المشروعية » غير الانظمة السياسية المتواجدة .

وكل هذه الحقائق التاريخية تدلل على أن الحكم فى بلاد الخليج فى اصوله لم ينبع من اتفاق مجتمعي عام ، انما اتخذ المفهوم الغامض « المشروعية » عن طريق التقادم « هذا المفهوم الغامض جعل كلا من ابناء العائلة الواحدة « الحاكمة » مرشحا على الاقل بينه وبين نفسه لان يحكم . وهو طموح غير شرعي فى حد ذاته ، كما انه عامل من عوامل عدم الاستقرار السياسي . ويمكن لنا أن نفرق بين هذه « المشروعية » فى انظمة الحكم فى الخليج وبين الانظمة التقليدية الاخرى التي عادة ما تعتمد فى ارجاع سلطتها السياسية الى الدين أو النسب .

هذه المشروعية الغامضة أفرزت فى ثنايا اعضاء الاسر الحاكمة وهو فى الحقيقة تجسيد لفكرة «المركزية» «الفردية» التي يسعى اليها اى عضو فى «العائلة» كي يحقق اقصى قدر ممكن من التحكم فى السلطة .

وحيث يكون «الفرد الحاكم» هو الشخص الوحيد الذي يتحكم فى كل الامور الصغيرة والكبيرة فى شؤون القطر . وقد لا يكون هذا «الشخص» هو «الحاكم» انما بالضرورة هو المركز الذي تتجمع فى يده جميع الخيوط المحركة للمصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لابناء القطر ، ويتصرف فيها ــ بقبول كبير من الاخرين حسب ما يريد ويهوى .

وفى غياب مؤسسات سياسية فاعلة فان هذا التحكم ينتج عنه القانون الاول الذي يتحكم بمجتمعات الخليج ، هذا القانون هو قانون «تصادم المصالح» فالكل من خلال تصادم مصالحه بالاخرين يحاول ارضاء «المركزين» «الفرد» الذي هو الصورة التقليدية لشيخ القبيلة هذا الارضاء لا يخلو من تنافس بين المصالح المختلفة فى المجتمع ، فى نفس العائلة الحاكمة الواحدة وخاصة تلك القريبة من السلطة .

القانون الاجتماعى الثانى والمطلق من القانون الاول ، هو أنه بما أن هناك تصادم المصالح فى البنية الفوقية ففي غياب المؤسسات ينسحب ذلك نفسه على كل طبقات المجتمع (واستخدام مفهوم طبقة هنا بالمعنى الواسع للكلمة) .

فالنظام الخليجي لكى يبقى على نفسه لا يتجه الى خلق مؤسسات فبوجودها ينتفى الانتفاع بهذا القانون كذلك فان هذا القانون تصادم المصالح فيسحب على الفئات الاخرى فى المجتمع فى محاولة لتبييس العلاقات الاجتماعية الراهنة وابقائها كما هي مدافعة عن الوضع الايديولوجي السائد .

كما أن من مظاهر قانون تصادم المصالح وغياب المؤسسات فى الفئات الاجتماعية الاخرى فى المجتمع الخليجي انه حتى هذه اللحظة فان المؤسسات الموجودة أخذت شكلا الديمقراطية ولم تاخذ مضمونها . هذا من جانب اما الجانب الاخر من مظاهر هذا القانون هي الفروق الاجتماعية التي تظهر بين « القبلي » و «سائر الناس » أو من ينتمى الى قبيلة أو لا ينتمى الى قبيلة بين « الاصيل » و « البيسرى » أى من ينتمى الى أصل ومن لا ينتمى الى أصل وبين الطائفة والطائفة .. السنى والشيعى ، ومن المظاهر الاخرى للتفرقة العرقية بين عربي قادم من ايران وعربي الشرقي « الصلع والمقص » . وقانون تصادم المصالح فى المجتمع الخليجي شمع هذا التناقض الذي كان يمكن ان لا يستمر فى وجود مؤسسات ،بر تلك التقليدية وحيث تكون مظاهر هذا القانون الاجتماعي مرفوضة لفظيا فى كل يوم ــ وبخاصة من الطبقة

الثقيفة في المجتمع — فانها تمارس يوميا من تلك الطبقة ، فهذا القانون خلق بجانب مظاهره الاجتماعيـــة انفصاما في الشخصية الخليجية . وهناك مظهر اخر من مظاهر التشمع في المجتمعات الخليجية هو ان التغير الوظيفي والبنائي — والذي تسارع بتغير وسائل الانتاج من تقليدية الى حديثة قد اصاب ما دون الطبقـة العليا ، فقد نمت طبقات جديدة على حساب الصغيرة والمتوسطة والتجارية القديمة . فاصبحت هناك الطبقة المأجورة ، أو ذو الرواتب Salaried Class والطبقة العمالية أو كادحي المدن . وحيث ان « الطبقة العاملة لا تصل بقواها الذاتية الا الى الوعي النقابي ، أما الوعي السياسي فيتطلب تدخل المثقفين مـن الطبقات الاخرى » ولتعطل دور المثقفين كما اشرنا في الخليج — فان الطبقة العاملة الوليدة انسحب عليهـا قانون تصادم المصالح الفوقي وافرازاته ، لذلك فهي بدورها قد عطلت . اما الطبقة العليا فقد استفادت من وجود مادة البترول لكي تحافظ بشكل اشد على وضعها في اعلى المجتمع ، واصبحت المتحكمة في توزيـع الثروة . غنى عن مساعدة الفئات الاجتماعية الاخرى اذا دعت الضرورة — حتى القريبين منها — وبالتالـي افرزت ذلك القانون .

وما قيل حول تزييف انتخابات سنة ١٩٦٧ في الكويت الا مظهر من مظاهر هذا الاستغناء ، كما ان هجرة «الهاندقة» من قطر مظهر اخر منه . وقبل ذلك — وبخاصة — في الخمسينات مرور آل خليفة بمرحلـــة الاستغناء عن القبائل المؤيدة ، وهكذا طبق قانون تصادم المصالح في الطبقات الادنى .

ومن مظاهر هذا التكريس الطائفي ، العرقي ، القبلي ، في مجتمعات الخليج . الذي يبدو فيه استخدام أســـاليب تلوح في ظاهرها تقدمية نوعا ما ولكنها فسخت لصـــالح هذا القانون كما هو حاصل في التمثيل البرلماني حيث نجد ان موضوع الطائفية قد انتعش في البحرين مثلا من جراء الانتخابات الاخيرة بعـــد ان تجاوزه وعي الشعب البحراني من خلال نضالاته السابقة . فلم ينجح اي سني رشح نفسه في منطقـــة انتخابية اغلبها شيعة ، وكذلك لم ينجح أي شيعي في منطقة انتخابية اغلبها سنة ، على الرغم من الشعارات والدعم الوطني . وفي الكويت حيث اصبح تقليدا ان هناك دوائر مغلقة على قبيلة او طائفة محددة فالمنطقة التاسعة للعوازم — ومنطقة شرق للشيعة .. الخ المنظومة .

من مجمل هذا التحليل ..

نجد ان البناء الاجتماعي السياسي في دويلات الخليج هو بناء له قوانينه بالخروج عنها يتسارع التوتـر الاجتماعي ، لذلك نجد ان فئات المجتمع ككل تشارك في اللعبة حتى تحفظ توازن التفاعل الاجتماعي بمجموعة من المسكنات ، وفي غياب مؤسسات ، وممارسات نابعة من المجتمع ومقبولة منه . الا ان أعراض المـرض واضحة .. من هذه الاعراض :

١ — معضلة الجنسية والتجنس في مجتمع الخليج ، من هو ابن الوطن ولمن ولاؤه ؟ القوانين المتبعـة لحقوق الافراد هنا هو ما يشبه نظام « ديوان العطاء » الذي بداه عمر بن الخطاب ، الافضلية للاسبقية في اعتناق الاسلام .. وهو كذلك في الخليج الاسبقية لمن قدم اولا الى بقعة الارض التي تحولت الى امارة .

وهنا نجد ان من كان موجودا في الكويت أو اثبت انه موجود في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ هو السابق — أو اذا كانت لديه واسة — في حمل شرف المواطنة ، وتراجع هذا التاريخ في قطر الى سنة ١٩٣٠ ، ثم يتراجع الى بعد الحرب الثانية في الامارات العربية المتحدة ليصل الى مشارف الخمسينات في بعض منها . رغم أن كل الامارات تتغذى على احتياطي بشري واحد ، هو قبائل شرق الجزيرة العربية . هنا تبرز المشكلات الانسانية ، من هو صاحب الدرجة الاولى في المواطنية ، ومن هو صاحب الدرجة الثانية ، ونجد أن المواطنين في العائلة الواحدة ينقسمون الى درجات وفي نفس العائلة من يعطى ومن يحرم ، ونجد ان مجاميع كثيرة من الابناء المتعلمين الذين يقفل باب الرزق أمامهم لمجرد عدم حصولهم على بطاقة الهوية او حواجز السفر . وهنا يأتي السؤال الملح .. ولاؤهم لمن ؟ وعقدهم على من ؟ ونظرة سريعة لظاهرة تغير الاسماء في الكويت تدلنـا على حجم المشكلة ، وكذلك تغير الاسماء في ابو ظبي ، حيث يتسمى الشخص بعائلة او باسم معروف ، وحين حصوله على الجنسية يقيد اسمه مرة اخرى كما كان .

٢ — الواســـطة هي المرض الاجتماعي المتفشي في مجتمعات الخليج « فلان قل لي ابن من أنت ؟ ومن تعرف اعطيك حقك ؟» .. ولا حق لك اذا كنت مجهولا لدى ؟ .

« فلان ولد من ؟ وليس ما يمكن ان يعطيه فلان لتراب الوطن .. هذه تؤثر في المنح والمنع الـــذي تمارسه البنية السياسية الاجتماعية الفوقية لحفظ التوازن .

الفرد والاسرة وواقع مجتمع الخليج

العائلة كمؤسسة اجتماعية هي الوسيط الرئيسي بين شخصية الفرد والثقافة الاجتماعية التي ينتمـي اليها ، والصفة المميزة للعائلة الخليجية هي استمرار الانماط الاساسية للروابط العشائرية والطائفية فـي تنظيم العائلة وعلاقاتها . المسئولية الاساسية وبالتالي الولاء للفرد هو تجاه العائلة ومن ثم العشيرة او الطائفة وليس ولاء للمجتمع .

والحلقة المفقودة هنا هي المؤسسات الاجتماعية الثانوية التي ذكرناها سابقا ــ التي يمكن ان تعوض الفرد عن الامان الاجتماعي الذي يجده في العائلة ، الطائفة ، او العشيرة .

على الرغم من وجود بعض الاشكال المؤسسة والقانونية كالبرلمان ــ والنقابات العمالية ــ وغـرف التجارة في بعض دولات المدن الخليجية ، والتي من المفترض ان تمثل كما في الاخيرتين ــ العمال او التجار ، وكما في الاولى المجتمع بشكل عام ، فاننا نجد ان هذه المؤسسات مفرغة من مضمونها . فالبرلمانات لا تمثـل مصالح المجتمع ككل ــ فهي تمثل مصالح المحليين منه ــ وحتى جزء من هؤلاء المحليين غير معترف لهم بحـق التمثيل ، وهذان القطاعان يتمثلان في غير المواطنية ــ وهم الاكثرية في اقطار الخليج ، او المواطنية من الدرجة الثانية . أما المؤسسات العمالية والتجارية فهي بجانب انها تمثل مصالح المحليين فقط الا انها أيضـــا مفرغة من مضمونها ، فهي تجمعات ذات اغراض نقابية . ومن هنا نجد ان نصف المجتمع الخليجي او اكثر يعيش في غربة خارج الاطار القانوني والاجتماعي الذي رسم لفئة قليلة منه . وهنا يجب الاستشهاد بقـول احد الزملاء المسئولين عن انشاء كلية الطب في الكويت حيث عبر المشكلة بقوله :

« كيف تريدون مني ان ابني كلية للطب تخدم مليون نسمة او يزيد وتحددوا اختياري لـ ٧٥٪ مـــن طلبتي في ٤٠٪ من المجتمع المراد خدمته . »

هنا تظهر الغربة مزدوجة ، الناس الذين يعيشون معك في مجتمع واحد تحد القوانين المفروضة من فئة من الافادة من طاقاتهم البشرية بحد اقصى .

وكما أن عدم الوجود المطلق أو محدودية الكفاءة للمؤسسات الثانوية مع وفرة مالية تتحتم أن يكون الانتماء الطبقي ميعا ، وغير واضح فانتماء الفرد يشد بخيطين رأسي وافقي . فهو متعاطف مع عائلتـــه وطائفته وعشيرته التي يجد مردود الخدمة منها اسرع وأفضل . وهو كذلك ميال للانتماء الافقي اذا كان عاملا أو موظفا ومتمتعا بوعي . ولكن هذا الانتماء الاخير كما قلنا ما زال معطلا في كثير من الفئات .

الفئة المعطلة الاخرى في المجتمع الخليجي ــ كما هو العربي الى حد كبير ــ هي المرأة ــ وينقل لنـا هشام شرابي ــ ملاحظته حول ذلك فيقول «ليس مستغربا ان ينمو الفرد في مجتمعنا «قضيبيا» ، ينزع فـي شخصيته الى حب البروز والسيطرة ، ويميل الى اذلال من هم اضعف منه ويحتقر المرأة (٦) ص ٢٥ .

وفي قفزته الى اللحاق بالمجتمعات المتقدمة ، نظر مجتمع الخليج الى نصفه الضعيف (المرأة) نظـــرة مزدوجة فقد أتاح لها فرصا محدودة في التعليم والعمل وكبلها في نفس الوقت بأغلال جديدة اخذت تناضل منذ مطلع الخمسينات من هذا القرن لكي تتخلص منها .

لقد وجد مجتمع الخليج نفسه ــ وبعد الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص ــ أمام تحـولات جذرية في انساقه الاجتماعية ــ من جراء تحولات في طبيعة وعلاقات الانتاج الجديدة التي وفرها تدفق مردود البترول المالي .

ومن نافلة القول اعيد المقولة ــ التي اصبحت معروفة ــ بشأن مجتمعات الخليج التي منذ ذلك الوقت (بداية الخمسينات) أصبحت تمر بمرحلة تغير ثقافي واجتماعي سريع أنسحب اول ما انسحب على وضـــع المرأة . فتغيرت تدريجيا من موقعها في المجتمع ، واختلفت علاقتها بالرجل ووضعها في الاسرة ، ولكن هـذا

التغير والاختلاف ما زال في طور التكوين . لذلك فاننا نلاحظ مؤشراته من خلال مجتمعات الخليج ، الا اننا لا يمكن ان نرصد نتائجه ، لان ذلك سوف يتوقف على مدى نضال هذا المجتمع لتحقيق اهدافه ، ومن ضمنهـا تحقيق حياة افضل للمرأة فيه ، وبالتالي بناء اسرة ، تختلف في مفهومها ودورها عن الاسرة الممتدة .

لقد عانت المرأة في مجتمع الخليج التقليدي مع الرجل عنف وقسوة الحياة على شاطيء هذا الخليج ، وقد ساهمت في كثير من المناطق والاحوال — حسب موقعها الطبقي التقليدي — في العمليات الانتاجية المختلفة التي كانت سائدة قبل البترول . وقد كان مدى مساهمتها في العملية الاقتصادية — من عدمها هو المـؤشر لمدى تعاونها ، وبالتالي استعدادها للمشاركة مع الرجل فقد كانت زوجة الغواص — الطبقة الكادحة — في مجتمع الخليج التقليدي — تساهم مساهمة فعالة في حياة الاسرة ومجتمعها الصغير . فهي بسبب ضيق ذات اليد وندرة مصادر الدخل كانت مضطرة للمعاونة في زيادة دخل الاسرة — فكانت تقوم بأعمالها المنزليـة المعتادة — من طبخ وتربية اطفال .. الخ وبجانب ذلك كانت تقوم ببعض الاعمال التي تدر عليها ربحا — كان تقوم بخياطة الملابس لنساء الحي أو المتاجرة بسلع بسيطة او حتى تربية الماشية ، أو مجموعة من الاغنام ، أو اقتناء بقرة ، أو أكثر لتغذية الاطفال وبيع اللبن ومنتجاته لاسر الحي . وفي بعض الاحيان عندما تكون الحاجة ماسة ولا توجد وسيلة لدخل افضل نجد ان زوجة الغواص — أو نساء هذه الطبقة تقوم بتعاطـي الغوص نفسه — كما حدث في ابو ظبي — مثلا وهي مهمة شاقة بلا شك (٧) .

وكثيرا ما كانت علاقات الانتاج السيئة التي كانت سائدة في هذا القطاع الاقتصادي التقليدي — الغوص — تنسحب على وضع المرأة . فقد كانت زوجة الغواص مهددة دائما اما بفقدان زوجها نتيجة للطبيعة المغامرة لهذه المهنة — أو شتات اولادها لوقوع زوجها في الدين المستمر . فقد كان يحق لمحاكم (السالفة) «لمحاكـم الغوص التقليدية» ان تنزع ملكية المنزل من الغواص لتعطيه للمول او النوخذا (صاحب السفينة او ربانها) وكان يمكن في حالة وفاة الزوج ان تأمر بأن يقوم أكبر ابنائه بتسديد دين والده عن طريق العمل في الغوص مع النوخذا الذي كان يعمل والده معه (٨) .

وهنا نجد ان المرأة نفسها غير بعيدة عن هذا الاستعباد . فكثيرا ما كان يقرر (النوخذا) ان يتزوج زوجة الغواص الذي توفي وهو مدين ، وبالتالي يمتلكها هي واولادها ايضا .

هذا الاضطهاد الاجتماعي لزوجة الغواص يوازيه اضطهاد نفسي مروع ، فهي عندما يتركها زوجها او اخوها الى عرض البحر يمكن أن تتخيل الف الف حادث يودي بحياته . فكانت علاقتها غير ودية مع البحـر يظهر ذلك من خلال أغانيها الشعبية .. (٩)

هذه العلاقة مع المجهول الذي لا يعرف له رد فعل محدد ، سواء كان البحر او النوخذا أو الغلة — التي خرج زوجها على أمل الحصول عليها — جعلت من المرأة في هذا القطاع ذات تركيبة نفسية هادة ، تتشبث بالامل الى اقصى حد ، وتتشاءم حتى العظم — فكل صيحة في الحي هي نكبة (طعبه) اخرى وكل موسـم جديد ، يأتي بدين جديد ، أو تهديد ببيع بيت أو فقدان عائل أو عزيز .

ومن هنا اتجه هذا القطاع من النساء الى السحر والزار والعمل للتغلب على العدو المجهول ويمكن أن نتعرف على رواسب هذه العادات بين الجيل الحالي من فتيات الخليج في قراءة الفنجان والكف والطالع .

والزوجة الريفية أو زوجات الفلاحين — وهن القطاع الاخر في مجتمع الخليج التقليدي — اخذن على عاتقهن المساهمة في العملية الانتاجية التي كان يقوم بها الزوج — فالمرأة تقوم بالسقي ، سواء للزراعة أو الماشية وبتلقيح النخيل ، وحصن البرسيم أو جمع البلح .. الخ ومع قيامهم بواجباتها المنزلية تقوم بتربية الدواجن وبعض الحيوانات الالفة وذلك لزيادة دخل الاسرة الذي كانت في الغالب لا يتعدى الكفاف .

وانسحبت طبيعة علاقات الانتاج على المرأة في القطاع الفلاحي — فطبيعة تاجير الارض — أو مـا يسمى الضمان — حيث يتعهد الفلاح بضمان القلة من الارض لصاحبها ويحدد التزاماته مسبقا ، والتي كثيرا ولاسباب موضوعية — لا يستطيع الوفاء بها — فكانت زوجته وعائلته تتعرض نتيجة لذلك لضغط اجتماعي واقتصادي مكلف ماليا ونفسيا . فالزوج مهدد بالطرد من الارض التي يعمل عليها أو بالسجن في حالة عدم الوفاء بالتزامات ، وبالتالي فان زوجته وعائلته معرضون في اي وقت للتشرد . كما ان المرأة في هذه الحالة يمكن أن تستخدم كعاملة — دون وجه حق وبلا اجر — في بيت السيد صاحب الارض . فهي تعمل خارج وداخل بيتها عملا مرهقا دون مردود .

اما المراة فى الطبقة الميسورة من مجتمعات الخليج التقليدى وهم التجار والحكام واصحاب الاراضي .. فقد كانت مضطهدة ، على الرغم من توفر بعض وسائل الرفاه لديها حيث يتوافر الرياش الفخم فى منزلها ، او الحلى الغالية من الذهب والفضة على صدرها ، الا انها كانت دمية . فقد كانت هذه المراة مهددة دائما (بالشريكة) التى يسهل على الزوج الميسور الحالى الاتيان بها فى اى وقت يشاء ، وقد تكثر الشرائك الى مثنى وثلاث ورباع فيزداد بذلك حصر المراة فى قوقعة من الاذلال النفسي ، كما ان هذه المراة المقتنية لهذه الطبقة ، لا تخرج الى السوق او المنتديات حفاظا على الشرف والكرامة .. وتذكر لنا زهرة دكسون فى كتابها الكويت كانت منزلى .. هذه الظاهرة التى لاحظتها فى الخمسينات فتقول :

« على حين انه الى زمن غير بعيد لم تكن فتيات الاسر العربية يغادرن بيوتهن الا للقيام بزيارة بعض اقاربهن ، وقد تخرج الواحدة منهن مرة واحدة فى السنة كنزهة فى الصحراء ، وكان من غير اللائق بامراة او فتاة تنتمى الى اسرة مرموقة فى المجتمع ان تخرج الى السوق لتشترى بعض الحوائج وكان الخدم هم الذين يقومون بذلك » صفحة ١٠٩ .

هذا عن المراة فى مجتمعات الخليج فى الريف والمدينة ، الا ان هناك قطاعا اخر من مجتمعات الخليج وهو البادية ، والمجتمع البدوى الذى ما زال غالصا فى ظل علاقات انتاج شديدة التخلف ، والتنـــافس الرئيسي هناك هو بين الانسان والبيئة ، فان الفرد بالطبيعة يحس بحاجته القصوى الى الانتماء للجماعة ، وضمن هذا الوضع نجد ان المراة فى البادية تقوم بكثير من الاعمال ، فهى ترعى الغنـــم وتجلب الحطب والماء .. الخ . الا انها كالمراة فى المدينة ـــ ـــ لا تزال تابعة ، ولا تستطيع ان تشارك فى الشـــئون العامة للقبيلة .

هناك مظاهر شتى للسلوك والممارسة تبرز واضحة كمؤشرات حقيقية لاضطهاد المراة فى مجتمعنا فقد كانت البيوت التقليدية تبنى على شكل جناحين احدهما للرجال والثانى للنساء ، وكان البعض يخصص مدخلا للنسوة ، ما زالت قضية التفرقة واضحة فى وجود الديوانيات للرجال فقط .

هذا العزل الاجتماعى جعل المراة فى الخليج ذات مجتمع قائم بذاته له تقاليده وطقوسه بعيدا عن عالم الرجل ـــ والذى كان هذا العزل بسببه ونتيجة لمواقفه ، وحتى وقتنا الحالى نجد ان النساء كثيرا ما تحتقر احاديثهن واذا اراد ان يناقشهن رجل قالوا ان ذلك « كلام نسوان » .

هذا العزل كانت له نتائج اجتماعية واقتصادية عميقة على المراة فى مجتمع الخليج ـــ حتى فى مرحلة التغير التى تمر بها ـــ فهى اى المراة رغم تحررها النسبى ما زالت ـــ تخضع لذلك العزل ارابيا نتيجـــة لرواسب التنشئة الاجتماعية ، وهنا نجد الازدواجية تصرخ بنا فى كل مظهر من مظاهر حياتنا الاجتماعية ، فنحن نجد ان المراة اصبحت موظفة ، تسوق سيارتها من والى العمل ، وفى نفس الوقت نجد والدها يصب جام غضبه اذا تاخرت عن البيت بعد الوقت المضروب . وحيث نجدها صاحبة محل تجارى تسافر الى بقاع العالم ، ترتعش لو استوقفها رجل فى شارع مزدحم ليسالها عن عنوان ، او عن الوقت . وحيث نجـــدها تدبج المقالات فى تحرير المراة تحجم عن الذهاب الى اجتماع جماهيرى دون رفيقة تواكبها .. وهكذا .

لقد شكلت التنشئة الاجتماعية سدا عاليا يقف فى طريق طموح المراة الخليجية بل ان هذه التنشئة قد شوهت صورة المراة ، فالطفلة تربى منذ الصغر على نمط من السلوك المعروف الذى يحتقر المراة ويردد امامها دائما انها اقل من اخيها الولد ، واذا لعبت مع الاولاد فانها (صبيك) اى متشبهة بالفتيان .

ان تفسير التناقض هو ان الجيل القديم من النساء (المربى) لا يحس بان هناك ظلما واقعا عليهن ، ويعتبرن كثيرا من مظاهر سلوك الرجل المتحيزة ظواهر صحية يجب قبولها واحترامها والا تعرضت للاهانة وربما محاولة القتل ، ولنا فى قصة حميدة ـــ التى روتها زهرة دكسون نسوة ، فقـــد كانت حميـــدة هذه

خادمة لزهرة فى الكويت وقد رفضت حميدة الزواج من ابن عمها فكمن لها فى الطريق ، واطلق عليهـــا الرصاص ــ وهذه الحادثة ليست بالبعيدة تاريخيا . وربما أصبحت حميدة فى تاريخنا كتلك المراة الصـينية التى قتلت نفسها احتجاجا على قسرها للزواج . ولم تخل كتابة لماوتسي تونج عن المراة الا ذكرها .

وهى كذلك تعطى مؤشرا صارخا لخضوع المراة للرجل . ان الاضطهاد فى مجتمعنا العربى كمـــا يقول هشام شرابى هو على ثلاثة انواع : اضطهاد الفقير ، واضطهاد الطفل ، واضطهاد المراة ، ويضيف « لا ابالغ فى رايى انه من المفجع ان يولد الانسان انثى فى مجتمعنا » .

فهى كما عرفتها خالدة سعيد بصدق : ان المراة فى مجتمعنا كائن بغيره لا بذاته(١٠) . فهى ضعيفة ومحتقرة ، وموصوفة بالسيئات وبجانب ضعفها متهمة بالكيد ، وانها اساس الشر ومن ذلك تنبع العلاقة الضبابية بينها وبين الرجل فمهما كان رايها راجحا لا يمكن ان يؤخذ به . « شاوروهن واعصوهن » لانه ليس لها عقل او عقلها كالاطفال والصغار والرجل الذى يتبع آراء زوجته يصبح مجالا للتندر « اعطـــــاء رايه اليمن »(١١) . « او سكانه مرته ــ الكويت » كذلك فان الاشارة اليها فى الحديث يشكل عارا اجتماعيا ، فيشار اليها « بالبيت » او « بنت فلان » دون ذكر اسمها ، او اجلك الله فلانة .. او تكرم فلانة ، وفى بعض مناطق اليمن تسمى المراة « مذلول عار ، مكلف » ، كما انها فى بعض تلك المناطق تحرم من ملكية الارض ــ خلافا حتى للعقيدة الاسلامية ، كما انها فى عمان تحرم بان يكون لها جواز سفر الا باســـم زوجها او قريبها(١٢) .

ويفرض هذا الوضع المتخلف علاقات اجتماعية ومظاهر من السلوك منها الحجاب ، فالمراة الخليجية وبخاصة فى المدينة ما زالت فى الاغلب الاعم متحجبة ــ ونجد ان هذا الحجاب امتياز للمدينة ــ حيث ان الريفية غير متحجبة وعندما تتزوج تلك ــ اى المراة الريفية ــ من رجل في المدينة تبدأ في لبس الحجاب وكذلك تفعل البدوية ، ويمكن تفسير الحجاب اجتماعيا بان المراة فى المدينة تختلط مع اجناس لا تتعارف عليفرض عليها الزوج ــ او التقاليد ــ الحجاب حتى لو ان البدوية والريفية لم تكن محجبة من قبل فـــى بيئتها الاجتماعية .

ومن هنا نجد ان الحجاب هو نتيجة تصادم وتناقض طرا بين البيئة القبلية والريفية من جهة ، وبين واقع المجتمع الخليجي منجهةاخرى . وحيث كانت المراة تقوم فى المجتمعات الريفية والبدوية بالعمل وتتعطل نسبيا فى المدينة ، وهى هنا مجرد اداة للنسلية يقلل من انسانيتها عدم قيامها بعمل ينتج وكلما كانت المراة فى المدينة الخليجية التقليدية من اسرة ارستقراطة كلما ازداد تضييق التقاليد الاجتماعية الخنـــــاق من حولها .

ولقد ناضلت المراة الخليجية فى سبيل مكان افضل لها تحت الشمس ، وبخاصة بعد ان بدا التغـير الاجتماعى ياخذ مجراه ، وكان نضالها يختلف من قطر خليجي الى اخر ، فقد ذكرت زهرة دكسون فـــى الخمسينيات عن المراة فى الكويت ما نصه « وليس فى الكويت حركة تنادى بتحرير المراة ، ولم اسمع طيلة حياتى بامراة ما عبرت عن رغبتها فى ان تسير يوما دون حجاب حتى اذا ما سافرت الى خارج وطنها ، كما ان الاهتمام الجديد الذى اثاره العلم فى نفس الفتاة الكويتية لا يشمل القضايا السياسية والاجتماعية » صفحة ١١٠ .

قد يكون ذلك صحيحا فى ذلك الوقت الا انه منذ الستينات خاضت المراة الكويتية عديدا من المعارك التى ربحتها ، الا ان هناك الكثير مما يجب ان يقام به كما اشار السيد هاشم بهبهانى فى دراسته حول المراة حيث قال « اما المراة الكويتية فيضيق على جيدها الاغتراب والاتكالية الكلية تعانى الامرين من اعراف اجتماعية هى فى غنى عن وجودها ، وتاتى الجمعيات النسائية لتكرس تلك الروح السلبية ، فالجمعيـات النسائية فى الكويت فشلت فى ربط المراة الكويتية على اساس محاربة هذه المعضلات ــ وادت عفوية التفكير مقرونة بعدم التخطيط الموضوعى الى عزوف عدد ليس بالقليـــل من الكويتيات عن هذه المؤسســـات الترفيهية »(١٣) هذا ما قاله هاشم بهبهانى ونحن نجد كثيرا من الصدق فيه .

لقد جاء التعليم فى مراحله الاولى ليعطى المراة الخليجية دفعا الى الامام وكسرا للقيود الاجتماعية ، الا ان تفريغه من محتواه واستخدامه بشكل ساذج وتقليدى اعطى المجتمع وبالتالى المراة مظاهر التحرر وحرمها من مضمونه .

فقد لعب التعليم دورا كبيرا فى تحرير عقلية الرجل والمرأة « نظرة المتعلمين بصفة عامة لتحرير المرأة ايجابية ولو لفظيا » الا أن الفصل بين التعليم والثقافة وقضايا المجتمع فى أطوار تعليمنا فى الخليج ، مع وجود مناهج متخلفة جعل من قضية المرأة معضلة يصعب تخطيها ، فقد استخدم ما يسمى (علما) ضدها وبشكل جذرى وحتى فى مهاجمتها . وقد نجح البعض فى مهاجمة المرأة حتى فى عقر دارها ، ومظهر هذا النجاح عدم اشراك المرأة فى الخليج بالحقوق السياسية التى حصل عليها الرجل بعد الاستقلال ، وكذلك ما اتخذه مجلس الامة الكويتى فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٨ بمنع ما يسمى « التعليم المختلط » فى الجامعة .

كما ان التعليم بهذا الشكل وقف حجر عثرة فى سبيل تطور فتاة الخليج والجزيرة — ففى مقابلة لمندوب مجلة العربى قال المسئول عن تعليم الفتيات فى أبها — احدى مدن السعودية — قال « لا اسمح لاحد بالنقاط اية صورة .. ليس فقط بسبب تعليمات الرئاسة العامة لمدارس البنات والقاضية بمنع التصوير .. ولكن لانى لا أعتقد ولا أومن بفائدة التصوير »(١٤) .

هذه المرأة التى يمنع تصويرها فى أبها وهى ريفية اساسا تصفها جريدة عكاظ — السعودية — فتقول : « كانت المرأة فى أبها تشارك الرجل فى عمله تزرع وتحطب وتسقى ، وتتحدث مع الرجال فى جرأة وشجاعة .. الخ ، وبجمع الاراء (الآن) على أنها فقدت ذلك التقليد وأضاعوا تراثا مجيدا وعادة طيبة .. وبدل أن يطوروا هذا المفهوم أصبحوا يعيشون على مبدأ .. الى الخلف سر » .

فى هذا يتحدث حاكم عجمان السابق راشد بن حميد النعيمى فى صيف عام ١٩٦٧ فيقول : « نحن نخشى من العار ونستر نساءنا ، لهذا لم اسمح بتعليم البنات الا هذه السنة خوفا عليهن من الانحراف عن التقاليد التى ترافق السفور .. ان الظروف الحالية التى تسود العالم هى التى دفعتنى أن اترك البنت تلحق بركاب العلم والحضارة »(١٥) .

لقد حققت المرأة الخليجية عن طريق نضالاتها ونضالات الرجال المؤمنين بقضيتها مجموعة من المكاسب ، فقد شاركت المرأة فى البحرين مثلا فى معظم الحركات السياسية منذ حركة ٥٣ — ١٩٥٦ مرورا بحركة ٥ مارس ١٩٦٥ وكذلك ١١ مارس ١٩٧٢ واقامت الجمعيات النسائية منذ منتصف الخمسينات وهى ما زالت تناضل من اجل حقوقها السياسية والاجتماعية ، وقدم العضو فى المجلس الوطنى البحرانى السيد ابراهيم الخليفة اقتراحا بمشروع قانون يتيح للمرأة حق الانتخاب على أن تكون حاصلة على شهادة الدراسة الابتدائية او ما يعادلها كما أن المرأة فى البحرين قد شاركت الرجل فى مجالات العمل فارتفعت نسبة العاملات فى كثير من المناشط الاقتصادية وتساوت المرأة بالرجل من حيث الاجر بعد اقرار الدستور ، وحققت بعض المكاسب والامتيازات للمرأة العاملة(١٦) . الا انها كافحت فى الكويت ما زال طريق تحقيق مكاسب حقيقية لها طويلا وشاقا . كما أن الطريق أطول وأصعب فى بقية امارات الخليج الاخرى .

وفى اليمن الجنوبية حصلت المرأة على مجموعة من المكاسب خاصة بعد حركة ٢٢ يوليو عام ١٩٦٨ التى شكلت نقطة البدء ، فبعد صدور الدستور ضمنت الدولة للمرأة جميع الحقوق فى المجالات كافة كما أشركتها فى السلطة التشريعية العليا — وقد جاء برنامج التنظيم السياسى لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية والذى أقر كوثيقة نظرية للتنظيم السياسى ليؤكد على مساواة المرأة بالرجل وعلى ضرورة الدفع بها للمشاركة فى المجالات كافة ، اضافة الى ضرورة اشراكها فى العملية الانتاجية(١٧) .

لقد حققت المرأة فى اليمن الجنوبية ذلك بعد سلسلة نضالات بدأت من المظاهرات العنيفة التى قادتها الحركة النسوية فى الجنوب العربى عام ١٩٥٩ بقيادة جمعية المرأة العربية — مرورا بنضالات الإتحاد العام لنساء اليمن ، وعلى الدرب سقطت كثير من المناضلات(١٨) .

ان قضية المرأة فى الخليج لا نتصور أنها قضية نساء فقط ، وان حلها فقط يكمن فى مساواتها بالرجال ، انما القضية الاساسية فى نظرنا هى القضاء على الاستغلال بكل صوره واشكاله فى مجتمع الخليج وان اهتمامنا بالمرأة هنا منطلقا من نظرتنا الحقيقية بانه من الصعب أن يتغير مجتمع ما ، اذا استمرت المرأة فيه على ضعفها وتخلفها — كما هو الحال فى واقع مجتمعاتنا — وذلك لانها هى التى تصنع الانسان .

ان الدلائل تشير الى ان هذه القضية المعقدة لم تعط ما تستحقه من اهتمام ، ونظرة واحدة لما تكتبه صحفنا عن المرأة ــ تتبين لنا ــ النضال اللفظي والسطحيات التي تعالج بها قضايا المرأة في مجتمعنا .

هذا التناقض الواضح في المجتمع الذي يأنف الفرد فيه ان يكون « ابن فلانة » نجده رغما عنه مكونا اجتماعيا من خلال تلك المرأة بان الخمس سنوات الاولى من حياة اي طفل وعلاقته بأمه هي المحور الاساس لتكوين شخصيته كما أن علاقة الطفل بابيه علاقة سلبية الى ابعد الحدود فالطفل ــ فتى أو فتاة ــ في مجتمعنا الحديث على الخليج واظن ذلك ينسحب على المجتمع العربي ــ يكون علاقة ايجابية مع الأم أما الاب فهو القلعة التي لا يمكن ان تخترق . فالواسطة الى الاب هي الأم أو الخال أو العم . وهنا نجـــد ان المرأة هي محور التنشئة الاجتماعية ، ولانها مضطهدة ونظرة المجتمع اليها نظرة مزدوجة فاننا نجد خلـلا كبيرا في سلوك الافراد ينشأ من خلال الازدواجية الثقافية ، والمرأة مضطرة لان ترضع هذه الازدواجيـة الى ابنائها وهي تخرج بقيمة ثقافية اخرى . فالثقافة التي ينتمي اليها الفرد في مجتمعاتنا تكافيء الضعيف بقدر ما تعاقب المتمدي ، كذلك فان مفهوم السلوك المنحرف يصاب بهذه الازدواجية ، الســلوك المنحرف في هذا المجتمع هو الذي يعلم عنه الناس او يعرفه المجتمع أو بمعنى اخر « لا عيب فيما يراه الناس » . لذلك فالفرد يسمح لنفسه في غياب الرقابة ان يتصرف لمصلحته الذاتية . مطبقا « مفهوم لا عيب فيما لا يراه الناس » وكذلك من هذه المفاهيم فان من الصعب الاجابة بالرفض ــ حيث الطاعة العمياء من الأم الى الزوج ــ فالفرد ينشأ مسايرا حتى عن عدم اقتناع (كلام الليل يمحوه النهار) . « أو كلام فلان مسمار في لوح » وهي الاشارة الى الاستثناء بالنسبة للقاعدة المتعارف عليها .

الحط من قدر الفرد ــ كذلك المرأة للرجل ــ هو الثمن الذي يجب ان يدفعه الفرد لتدبير أمره في المجتمع الذي يعيش فيه ، أو على الاقل عدم الانتماء لفكرة أو نقدها « ما كارى » « او ما على » .

اما اذا كان الامر كما يقول هشام شرابي نقلا عن احد الاساتذة في الاجتماع « ان سلوك الافراد في مجتمع ما يظهر على حقيقته في ادب قيادة السيارات » . فسلوك المجتمع الخليجي في كل الشوارع المرصوفة وغير المرصوفة يمكن ان يلاحظ ــ سواء في السالمية ــ الكويت أو في الدوحة قطر او في وسط جزيرة ابو ظبي ــ السلوك المستهتر بالالة وبارواح الناس .

ولكن بعد هذا الاستعراض السريع لواقع المجتمع الخليجي هل يمكن المساهمة في تطويره الى تحقيق اهداف اجتماعية افضل .

قد يكون ذلك ممكنا في اعتقادي بالاتجاه الى « التعليم » وتطويره بدل ان يكون « تابعا للمجتمع » بحيث يصبح ذات فائدة له .. فالتعليم ما هو الا اكتساب ذاتي موضوعي ولا يشكل ثقافة في حد ذاته ، وانه يصبح ثقافة بالمعنى الشامل اذا توفر لدى المعلم « الوعي الاجتماعي » .

ولكن الوعي الاجتماعي هو بالذات ما ينقص الرجل الثقيف في خليجنا ــ فهذا الرجل يعتبر النظـام القائم في تركيباته الاجتماعية كافة هو ميدان لنشاطه الفكري وربحه المادي « والرجل الثقيف هنا هو من يستطيع ان يجيب على كل سؤال موجه اليه في داخل اختصاصه او خارجه » لذلك فان اية محاكمة عقلية وليست مقارنة غير منطقية ترفض الواقع الاجتماعي وتحاول أن تتدبر واقعا اجتماعيا اخر هدفه هو الانسان ومواءمة التعليم بالممارسة سوف تجد الاعتراض المرير والرمي بالتكفر ، وفي اعتقادي انه لا يستطيع المجتمع الذي يرمي الى تغير ذاته النجاح الا بعد أن ينفذ اولا هذه الذات .

١ ــ أنظر في ذلك مثلا :

أ) عادل عبد السلام د. : بلدان الخليج العربي ــ دراسة ديمغرافية (دراسة غير منشورة) .

ب) محمد علي الخرس ، أحمد العياط : مقومات واتجاهات النمو السكاني في الكويت ــ مجلس التخطيط ١٩٧٤ ــ الكويت .

جـ) محمد علي الخرس : دراسة سكانية لخصائص وسمات المجتمع الكويتي ــ مجلس التخطيط ــ ١٩٧٥ ــ الكويت .

٢ ــ أنظر في ذلك مثلا :

أ) عبد الملك الحمر : التعليم العام والانماء البشرى فى الخليج العربى / مجلة دراسات عربية ـ ـ العدد الثالث السنة الاولى ـ ص ١١١ ـ ١٢٤ .

ب) ابراهيم سعد الدين عبد الله د.

الاطار التنظيمى لتخطيط القوى العاملة فى دول الخليج (بحث غير منشور) ندوة تنمية الموارد البشرية فى الخليج العربى ـ باشراف المعهد العربى للتخطيط ـ الكويت . عقدت فى البحرين فبراير سنة ١٩٧٥ .

ج) محمد عبده محجوب د. الهجرة والتغير البنائى ـ ١٩٧٣ .

٣ ـ عبد الكبير الخطيبى . نحو علم اجتماع للعالم العربى .
مواقف ٣٠/٣١ شتاء/ربيع ١٩٧٥ (ص ٧ ـ ١٤) .

٤ ـ عبد الله العروى . العرب والفكر التاريخى ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٣ .

٤ ـ هشام شرابى . مقدمة لدراسة المجتمع العربى ـ الدار المتحدة للنشر بيروت ١٩٧٥ .

٦ ـ المرجع السابق .

٧ ـ محمد الرميحى .. البترول والتغير الاجتماعى ـ معهد البحوث والدراسات العربية / القاهرة سنة ١٩٧٥ .

٨ ـ المرجع السابق .

٩ ـ توب توب يا بحر . اربعة والخامس دخل وكذلك ما تعبر عنه من خلال حوارها الشعبى مع النوخذا يا نوخذاهم لا تشدد عليهم ترى حبال الغوص قطع أيديهم .

١٠ ـ مواقف عدد ١٢ .

١١ ـ قضية المرأة فى اليمن : مسحوب على الآلة الكاتبة .

١٢ ـ التراب/العدد الاول/يناير ١٩٧٤ وكذلك سلطان ناجى :سياسة النظام الطبقى فى حضرون .

١٣ ـ قضية المرأة العربية/هاشم بهبهانى ـ من منشورات الاتحاد الوطنى لطلبة الكويت لندن سنة ١٩٧٢ .

١٤ ـ العربى/يوليو ١٩٦٩/العدد ١٩٠ .

١٥ ـ العربى/العدد ١١٧/أغسطس ١٩٦٨ .

١٦ ـ فايزة ابراهيم الزيلعى ـ دراسة مقدمة الى لجنة المرأة العربية .

١٧ ـ قضية المرأة فى اليمن صفحة ١٦ .

١٨ ـ منها استشهاد خديجة الحواشبة ـ فى العمليات العسكرية .